

مَجْمُوعَةُ الرِّسَالِ الْمُمَيَّنَةِ

الرسالة الثانية

العقد الثمين ، في اثبات وصاية أمير المؤمنين

تأليف

القاضي الحافظ الضابط المحدث شيخ الاسلام محمد بن علي

ابن محمد الشوكاني اليماني الصنعاني المتوفى بمدينة

صنعاء في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ هجرية

عن ست وسبعين سنة وسبعة أشهر

من مولده رحمه الله تعالى وإيانا

والمؤمنين آمين

طبع بالقاهرة

على نفقة بعض علماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة ١٣٤٨ هجرية

إِدَارَةُ الطَّبَاعَةِ الْمَدِينِيَّةِ

لِقَاتِ أَجْمَعًا وَمَدِيرَهَا مُحَمَّدُ مَنِيرُ الدِّمَشْقِيِّ

— تنبيه —

كتب المؤلف شيخ الاسلام الشوكاني في ظاهر النسخة التي بخطه من هذه الرسالة مانصه :

لم أذكر في هذه الرسالة الأحاديث التي في كتب أهل البيت عليهم السلام ولا التي في كتب الشيعة بل اقتصر على ما في كتب المحدثين لاقامة الحجة على الخصم بما هو صحيح عنده فليعلم ذلك انتهى بلفظه وحروفه .
وكتب هذا محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسنى الصنعاني غفر الله له وللمؤمنين آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه الاعانة

أحمدك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وأصلى وأسلم
على رسولك وآله الأكرمين

﴿وبعد﴾ فانه سألتني بعض آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الجامعين بين
فضيلة العلم والشرف من سكان المدينة المعمورة بالعلوم مدينة زيد عن انكار
عائشة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لصدور الوصية من
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ذكروا عندها أن أمير المؤمنين علياً
عليه السلام كان وصياً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا ثابت من
قولها في الصحيحين والنسائي عن طريق الأسود بن يزيد بلفظ متى أوصى اليه ؟
وقد كنت مسندته الى صدرى فدعا بالطست فلقد انخثت في حجرى وما
شعرت أنه مات فمتى أوصى اليه ؛ وفي رواية عنها انها أنكرت الوصية مطلقاً
ولم تقيد بكونها الى على عليه السلام فقالت ومتى أوصى وقد مات بين
سحرى ونحرى .

﴿ولتقدم﴾ قبل الشروع في الجواب مقدمة ينتفع بها السائل
 ﴿فبقول﴾ ينبغي أن (يعلم أولاً) أن قول الصحابي ليس بحجة، وأن المثبت
 أولى من النافي، وأن من علم حجة على من لم يعلم، وأن الموقوف لا يعارض المرفوع
 على فرض حجتيه وهذه الأمور قد قررت في الأصول. ونيطت بأدلة تقصر
 عن نقضها أيدي الفحول. وأن تبالغت في الطول (ويعلم ثانياً) أن أم المؤمنين
 رضى الله عنها كانت تسارع إلى رد ما خالف اجتهادها، وتبالغ في الإنكار على
 راويه كما يقع مثل ذلك لكثير من المجتهدين. وتمسك تارة بعموم لا يعارض
 ذلك المروى كتغليطها لعمر رضى الله عنه لما روى مخاطبته صلى الله عليه
 وآله وسلم لأهل قليب بدر وقوله عند ذلك يا رسول الله! إنما تخاطب أمواتنا
 فقال له «ما أتم بأسمع منهم» فردت هذه الرواية عائشة بعد موت عمر وتمسكت
 بقوله تعالى (وما أنت بمسمع من في القبور) وهذا التمسك غير صالح لرد هذه
 الرواية من مثل هذا الصحابي وغاية ما فيه بعد تسليم صدقه على أهل القليب أنه
 عام وحديث اسماعهم خاص والخاص مقدم على العام وتخصيص عمومات
 القرآن بمصاح من آحاد السنة هو مذهب الجمهور، وتارة متمسك بما تحفظه
 كقولها لما بلغها رواية عمر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بلفظ «ان الميت ليعذب ببكاء أهله» فقالت يرحم الله عمر ما حدث رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان الميت ليعذب ببكاء أهله ولكن قال «ان الله ليزيد الكافر
 عذاباً ببكاء أهله عليه» ثم قالت حسبكم القرآن (ولا تزر وازرة وزر أخرى)
 أخرجه الشيخان والنسائي وفي رواية أنه ذكر لها أن ابن عمر يقول ان الميت
 ليعذب ببكاء أهله عليه فقالت يغفر الله لأبي عبد الرحمن اما انه لم يكذب ولكنه
 نسي أو خطئ انما مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على يهودية يبكي عليها
 فقال «انها ليبيكي عليها وانها لتعذب في قبرها» أخرجه الشيخان ومالك والترمذي
 والنسائي وقد ثبت هذا الصحيح في صحيح البخارى وغيره من طريق المغيرة
 بلفظ «من ينح عليه يعذب بمنايح عليه» فهذا الحديث قد ثبت عن رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من طريق ثلاثة من الصحابة ثم ان عائشة رضى الله عنها ردت ذلك متمسكة بما تحفظه وبعموم القرآن وأنت تعلم أن الزيادة مقبولة بالاجماع ان وقعت غير منافية والزيادة هاهنا في رواية عمر وابنه والمغيرة لأنها متناولة بعمومها للبيت من المسلمين ولم تجعل عائشة روايتها مخصصة للعموم أو مقيدة للاطلاق حتى يكون قولها مقبولا من وجه بل صرحت بخطأ الراوى أو نسيانه وجزمت بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل ذلك وأما تمسكها بقول الله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) فهو لا يعارض الحديث لانه عام والحديث خاص ولهذا الواقعات نظائر بينها رضى الله عنها وبين جماعة من الصحابة كأبي سعيد وابن عباس وغيرهما ومن جعلتها الواقعة المسئول عنها أعنى انكارها رضى الله عنها الوصية منه صلى الله عليه وآله وسلم الى على عليه السلام وقد وافقها في عدم وقوع مطلقها منه صلى الله عليه وآله وسلم غير معتد بكونها الى على عليه السلام ابن أبي أو في رضى الله عنه فأخرج عنه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى من طريق طلحة بن مصرف قال سألت ابن أبي أو في هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال لا قلت فكيف كتب على الناس الوصية وأمر بها ولم يوص قال أوصى بكتاب الله تعالى وأنت تعلم ان قوله أوصى بكتاب الله تعالى لا يتم معه قوله لا. فى أول الحديث لان صدق اسم الوصية لا يعتبر فيه ان يكون بأمر متعددة حتى يمتنع صدقه على الأمر الواحد لا لغة ولا شرعا ولا عرفا للقطع بأن من أوصى بأمر واحد يقال له موصى لغة وشرعا وعرفا فلا بد من تأويل قوله لا والا لم يصح قوله أوصى بكتاب الله تعالى وقد تأوله بعضهم بأنه أراد انه لم يوص بالثالث كما فعله غيره وهو تأويل حسن لسلامة كلامه معه من التناقض

إذا عرفت هذه المقدمة (فالجواب) على أصل السؤال ينحصر في بحثين (البحث الأول) فى اثبات مطلق الوصية منه صلى الله عليه وآله وسلم (والبحث الثانى) فى اثبات مقيدتها أعنى كونها الى على عليه السلام

أما البحث الأول فأخرج مسلم من حديث ابن عباس أن رسول الله أوصى بثلاث أن يحيزوا الوافد بنحو ما كان يجيزهم الحديث وفي حديث أنس عند النسائي وأحمد وابن سعد واللفظ له كانت غاية وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حضره الموت « الصلاة وماملكت أيمانكم » وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه زاد « أدوا الزكاة بعد الصلاة » وأخرجه أحمد وأخرج سيف بن عمرو في الفتوح من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حذر من الفتن في مرض موته وأمر بلزوم الجماعة والطاعة ، وأخرج الواقدي عن مرسل الملاء بن عبد الرحمن أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى فاطمة « قولي إذا مات انا لله وأنا اليه راجعون » وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث عبد الرحمن بن عوف قالوا يا رسول الله أوصنا يعني في مرض موته قال « أوصيكم بالسابقين الأولين من المهاجرين وأبنائهم من بعدهم » وقال لا يروى عن عبد الرحمن إلا بهذا الاسناد تفرد به عتيق بن يعقوب وفيه من لا يعرف حاله ، وفي سنن ابن ماجه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا أنا مت فاغسلوني بسبع قرب من بئر أريس » وكانت بقاء وفي مسند البزار ومستدرك الحاكم بسند ضعيف أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى أن يصلى عليه ارسالا بغير امام ؛ وأخرج أحمد وابن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سأل عائشة عن الذهية في مرض موته فقال « ما فعلت الذهية ؟ قالت هي عندي قال أفقيها » وأخرج ابن سعد من وجه آخر أنه قال « ابغى بها الى على ليتصدق بها » وفي المغازي لابن اسحق قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته إلا بثلاث لكل من الدارين والزهاوين والأشعرين بخادم ومائة وسق من خيبر وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان وأن ينفذ بعث اسامة ؛ وقد سبق في حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى بالقرآن وثبت في الأمهات وغيرها أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « استوصوا بالانصار

خيراً استوصوا بالنساء خيراً أخرجوا اليهود من جزيرة العرب ونحو هذه الأمور التي كل واحد منها لو انفرد لم يصح أن يقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص ، وثبت في الصحيح من حديث أبي موسى أو صاني خليلي بثلاث ولعل من أنكر ذلك أراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص على الوجه الذي يقع من غيره من تحرير أمور في مكتوب كما أرشد إلى ذلك بقوله ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر ولم يلتفت إلى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد نجح أمورهم قبل دنو الموت وكيف يظن برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يترك الحالة الفضلى ؟ أعنى تقديم التجيز قبل هجوم الموت وبلوغها الحلقوم وقد أرشد إلى ذلك وكرر وحذر وهو أجدر الناس بالأخذ بما ندب إليه وبرهان ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كان سبل أرضه ذكره النووي وأما السلاح والبغلة والأثاث وسائر المنقولات فقد أخبر بأنها صدقة كما ثبت عنه في الصحيح وقال في الذهبية التي لم يترك سواها ما قال كما ساف إذا عرفت هذا علمت أنه لم يبق من أمور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته ما يفتقر إلى مكتوب .

﴿ نعم ﴾ قد أراد صلى الله عليه وآله وسلم أن يكتب لأئمة مكتوباً عند موته يكون عصمة لها عن الضلالة وجنة تدرأ عنها ما تسبب من المصائب الناشئة عن اختلاف الأقوال فلم يجب إلى ذلك وحيل بينه وبين ما هنالك ولهذا قال الخبر ابن عباس : الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين كتابه كما ثبت ذلك عنه في صحيح البخاري وغيره ؛ فإن قلت لاشك أن في هذه الأدلة التي سقتها كفاية وإن المطلوب يثبت بدون هذا وإن عدم علم عائشة بالوصية لا يستلزم عدمها ونفيها لا ينافي الوقوع وغاية ما في كلامها الإخبار بعدم علمها وقد علم غيرها ومن علم حجة على من لم يعلم أوفى الوصية حال الموت لا يلزم من نفيها في الوقت الخاص نفيها في كل وقت إلا أن ثمة

اشكالا وهو ما ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم مات وعليه دين لليهودى
أصع من شعير فكيف ولم يوص به كما أوصى بسائر تركته
﴿قلت﴾ قد كان صلى الله عليه وآله وسلم رهن عند اليهودى فى تلك
الآصع درعه والرهن حجة لليهودى كافية فى ثبوت الدين وقبول قوله لا يحتاج
معه الى الوصية كما قال الله تعالى فى آية الدين (فان لم تجدوا كاتبافرهان مقبوضة)
على ان علم ذلك لم يكن محتصا به صلى الله عليه وآله وسلم بل قد شاركه فيه
بعض الصحابة ولهذا أخبرت به عائشة وليس المطلوب من الوصية للشارع
الا التعريف بما على الميت من حقوق الآدميين وقد حصل ههنا
﴿وأما البحث الثانى﴾ فأخرج أحمد بن حنبل عن أنس ان النبى صلى الله
عليه وآله وسلم قال «وصى ووارثى ومنجز موعدى على بن أبى طالب» وأخرج
أحمد من حديثه قال قلنا لسلمان سل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
وصيه؟ قال سلمان يا رسول الله من وصيك؟ قال «يا سلمان من كان وصى موسى»
قال يوشع بن نون قال فان وصى ووارثى ويقضى دينى وينجز موعدى على بن
أبى طالب، وأخرج الحافظ ابوالقاسم البغوى فى معجم الصحابة عن بريدة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لكل نبى وصى ووارث وان عليا وصى
ووارثى» وأخرج ابن جرير عن على عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم «يا بنى عبدالمطلب انى قد جئتكم بخيرى الدنيا والآخرة وقد أمرنى الله
أن أدعوكم اليه فايكم يؤازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخى ووصى وخليفتى
فيكم» قال فاحجم القوم عنها جميعا وقلت أنا يا بنى الله أكون وزيرك فاخذ برقبتي
ثم قال «هذا أخى ووصى وخليفتى فيكم فاسمعوا له وأطيعوا» وأخرج محمد بن
يوسف الكنىجى الشافعى فى مناقبه من حديث ذكره متصلا برسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وفيه فى وصف على عليه السلام ووعاء على ووصى وأخرج
أيضا عن على عليه السلام انه قال أمرنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بقتال ثلاثة الناكثين والقاسطين والمارقين وأخرج أيضا عن جابر ان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي بن أبي طالب «سلام عليك يا أبا ريحانتي أوصيك بريحانتي خيراً قال» هذا حديث حسن من حديث جعفر بن محمد وأخرج الطبراني عن عمار عنه صلى الله عليه وآله وسلم «ألا ارضيك يا علي؟ أنت أخي ووزيرى تقضى ديني وتنجز موعدى وتبرى ذمتي» الحديث بطوله وأخرج نحوه أبو يعلى وأخرج البزار عن أنس مرفوعاً على يقضى ديني وروى بكسر الدال وأخرج ابن مردويه والديلمي عن سلمان الفارسي مرفوعاً على بن أبي طالب ينجز عدااتي ويقضى ديني وأخرج الديلمي عن أنس مرفوعاً على أنت تبين للناس ما اختلفوا فيه من بعدى؛ وأخرج أبو نعيم في الحلية والكنجى في المناقب من حديث طويل وفيه وقايد الغر المحجلين وخاتم الوصيين، وأخرج العلامة ابراهيم بن محمد الصنعاني في كتابه اشراق الاصباح عن محمد بن علي الباقر عن آبائه عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث طويل وفيه وهو - يعنى علياً - وصي وولي قال المحب الطبري بعد ان ذكر حديث الوصية الى علي عليه السلام والوصية محمولة على ما رواه أنس من قوله وصي ووارثي يقضى ديني وينجز موعدى على بن أبي طالب او على ما أخرجه ابن السراج من قوله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي أوصيك بالعرب خيراً أو على ما رواه حسين بن علي عليه السلام عن أبيه عن جده قال أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً ان يغسله فقال يا رسول الله أخشى ان لا أطيق قال انك ستعان عليه انتهى والحامل له على هذا الحمل حديث عائشة السابق والواجب علينا الايمان بأنه عليه السلام وصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يلزمنا التعرض للتفاصيل الموصى بها فقد ثبت انه امره بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين وعين له علاماتهم وأودعه جملاً من العلوم وأمره بامور خاصة كما سلف فجعل الموصى بها فرداً منها ليس من دأب المنصفين واورد بعضهم - على القائلين بان علياً عليه السلام وصى رسول الله - سؤالاً فقال ان كانت الوصاية اخباره بما لم يخبر به غيره من الملاحم ونحوها فقد شاركه في ذلك حذيفة رضى الله عنه فانه

خصه رسول الله صلى عليه وآله وسلم بمعرفة المنافقين واختصه بعلم الفتن وان حملت على الوصاية بالعرب كما ذكر الطبري فقد أوصى صلى الله عليه وآله وسلم المهاجرين بالانصار وأوصى أصحابه بأصحابه وأنت تعلم اننا لم نقصر الوصية بالعرب ولم نتعرض للتفضيل (١) بل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وصيه فقلنا انه وصيه فلا يرد علينا شيء من ذلك *

((تنبيه)) اعلم ان جماعة من المبغضين للشيعة عدوا قولهم ان عليا عليه السلام وصى لرسول الله من خرافاتهم وهذا افراط وتغنت بأباه الانصاف وكيف يكون الأمر كذلك وقد قال بذلك جماعة من الصحابة كما ثبت في الصحيحين ان جماعة ذكروا عند عائشة ان عليا وصى وكما في غيرهما واشتهر الخلاف بينهم في المسئلة وسارت به الركبان ولعلمهم تلقنوا قول عائشة في أوائل الطلب وكبر في صدورهم حتى ظنوه مكتوبا في اللوح المحفوظ وسدوا آذانهم عن سماع ماعده وجعلوه كالدليل القاطع وهكذا فليكن الاعتساف والتكبر عن مسالك الانصاف وليس هذا بغريب بين أرباب المذاهب فان كل طائفة في الغالب لا تقيم لصاحبها وزنا ولا تفتح لدليلها وان كان في أعلا رتبة الصحة اذنا الا من عصم الله وقليل ما هم وقد اكتفينا بإيراد هذا المقدار من الأدلة الدالة على المراد وان كان المقام محتملا للاكثر لكثرة الآثار والأخبار فمن رام الاستيفاء فليراجع الكتب المصنفة في مناقب علي عليه السلام حرره المحيب غفر الله له محمد بن علي الشوكاني ختم الله له ولوالديه بالحسنى في اليوم التاسع والعشرين من شهر شعبان ١٢٠٥ ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(١) تأمل فالانصاف هو القول بأنه كرم الله وجهه وصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع المعاني الدالة عليها تلك الاخبار اذ لا منافاة والله أعلم اه من نظر العلامة أحمد بن محمد السياغي رضوان الله عليه اه

نبذة يسيرة من ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى :

هو القاضي الحافظ الضابط المحدث شيخ الاسلام محمد بن علي بن محمد ابن عبدالله الشوكاني الخولاني ثم الصنعاني ؛ مولده بقرية شوكان من خولان العالية في ذي القعدة الحرام سنة ١١٧٣ ثلاث وسبعين ومائة والاف هجرية ، ونشأ بصنعاء اليمن فأخذ بها عن والده وعن السيد عبد الرحمن بن قاسم المداني والفقير أحمد بن عامر الحدائي الصنعاني ؛ والقاضي أحمد بن محمد الحارزي الصنعاني ، والسيد اسماعيل بن حسن بن المهدي ، والفقير عبدالله بن اسماعيل النهدي ؛ والقاسم بن يحيى الخولاني ، والحسن بن اسماعيل المغربي ، وعلي بن هادي عرهب ، وهادي بن حسين القارني ؛ وعبد الرحمن بن حسن الاكوع ، والسيد عبد القادر بن أحمد ؛ والسيد علي بن ابراهيم عامر ، والسيد يحيى بن محمد الحوثي الصنعاني وغيرهم . وبرع في جميع المعارف . وتبحر في علوم الحديث . ونظم الشعر الحسن . وتولى القضاء العام بمدينة صنعاء . وصنف المصنفات العديدة . فمن أجلها :

كتاب فتح القدير ، الجامع لفنى الدراية والرواية من التفسير ، في أربع مجلدات ضخمة . ونيل الاوطار شرح منتقى الأخبار ؛ المطبوع مراراً بالقاهرة في ثمان مجلدات . وقد تعقبه تلميذه القاضي الحافظ الحسن بن أحمد الرباعي الزيدى الصنعاني المتوفى سنة ١٢٧٦ بمؤلف سماه فتح الغفار ، بجمع أحكام سنة المختار ، استوعب فيه ما في المنتقى ونيل الاوطار ، وزاد على ذلك زوائد وفوائد شوارد مفيدة . ومن مؤلفات صاحب الترجمة كتاب در السحابة في فضائل القرابة والصحابة ، في مجلد . وتحفة الذاكرين ، شرح عدة الحصن الحصين . والرسالة المكملة في أدلة البسملة ؛ والفتح الرباني ، في فتاوى الشوكاني وغير ذلك من رسائله ومؤلفاته العديدة ، وقد ذكر معظمها في كتابه البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع . وترجمه تلميذه الشجنى الذماري في

التقصار ترجمة بسيطة جدا ؛ وترجمه تليذه جحاف الصنعاني في توارينه ،
والسيد ابراهيم الخوئي في النفحات وترجمه أيضا تليذه الحسن بن أحمد عا كش
الضمدي التهامي الشافعي في كتابه حدائق الزهر فقال في أثناء ذلك :

وعندى أن زمانه في ظهور رونق العلم ، والعناية بالكتاب والسنة في اليمن
كرمان الحافظ ابن حجر بالديار المصرية . وله كتاب السيل الجرار ، المتدفق
على حدائق الأزهار ، تكلم فيه على عيون من المسائل ، وصحح ماهو مقيد
بالدلائل ، وزيف ما لم يكن عليه دليل ، وخشن العبارة في الرد والتعليل ،
فيما بنى على قياس أو مناسبة أو تخريج أو اجتهاد .

وطريق الانصاف أن الخطب يسير ، لأن الخلاف في المسائل العملية
الظنية سهل لأن مطارح الأنظار والاجتهاد يدخلها وقد جردت مسائل
السيل الجرار في مؤلف مختصر واف بالمقصود من غير تعرض لما يقع به
بسط الألسن وسميت ذلك نزهة الأبصار من السيل الجرار الخ

واختصر السيل الجرار أيضا اختصارا نافعا مفيدا جامعا لكل المرغوب
فيه الحافظ العمراني الصنعاني وغيره . ومن شعر الشوكاني رحمه الله تعالى قوله :

فكرت في علمي وفي أعمالي * ونظرت في قولي وفي أفعالي

فوجدت ما أخشاه منها فوق ما * أرجو فطاحت عند ذا آمالي

ورجعت نحو الرحمة العظمى الى * ما أرتجى من فضل ذي الافضال

فغدا الرجا والخوف يعتلجان في * صدري وهذا منتهى أحوالي

ومات حاكما بصنعاء اليمن في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ عن ست وسبعين

سنة وسبعة أشهر من مولده رحمه الله تعالى

لخص هذه الترجمة بالقاهرة محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسني الصنعاني

غفر الله تعالى له ولوالديه وللمؤمنين آمين *